

المصدر: اللواء

التاريخ: ١٢ أكتوبر ٢٠٠٥

عشية محادثات وولش .. وقبل أيام من التقرير الدولي
حملة سياسية - إعلامية سورية غير مسبوقة على السنيورة و"تيار
المستقبل"
رئيس الحكومة يرفض التعليق .. وحزمة مطالب فلسطينية لإنهاء التواجد المسلح
خارج المخيمات

رفعت دمشق من وتيرة الحملة السياسية الاعلامية على رئيس الحكومة
فؤاد السنيورة و"تيار "المستقبل"، قبل أيام قليلة من صدور تقرير المحقق
الدولي دينليف ميليس في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري،
على أن تتواصل الحملة السورية من زاوية ان "لا دلائل على تورط
سوري في الجريمة".

واللافت ان هذه الحملة، دخل فيها طرفاً رئيس الوزراء السوري محمد
ناجي العطري من زاويتين: الأولى اعلانه ان "أبواب جهنم ستفتح على
الولايات المتحدة اذا قرزت مهاجمة سوريا، معتبراً ان اثنين يحكمان
لبنان اليوم هما السفيران الأميركي والفرنسي. والثانية، ما كشفته
صحيفة "تشرين" السورية من أن العطري لم يرد على ثلاثة اتصالات
هاتفية طلبه خلالها الرئيس السنيورة للاستفسار منه عن توقيف زوارق
صيد لبنانية في الشواطئ السورية، علما انه لم تجر عادة الكشف عن
مثل هذا النوع من الاتصالات بهذه الطريقة.

والي جانب ما كشفت عنه "تشرين" عن تجاهل العطري لاتصالات
رئيس الحكومة اللبنانية، واتهامها السنيورة "بالتراجع عن الوعود التي
قدمها في زيارته الاخيرة الى دمشق، على انه قومي وعروبي ومتمسك
بالعلاقات المميزة مع سوريا"، كتب رئيس تحرير صحيفة "الثورة"
الدكتور فايز صايغ بأنه "أن الاوان ان يدرك آل الحريري - وماكينتهم
الاعلامية ابعاد الجريمة وابعاد استغلال دم الراحل وتوظيف هذا
الاستغلال البشع في خدمة مصالح واهداف أعداء لبنان، وطالب
بمحاكمة كل من اتهم سوريا باغتيال الحريري صديق سوريا المزمين".

وجاء تصاعد الحملة السورية على خلفية تقرير ميليس في وقت نفت فيه
دمشق وجود صفقة بينها وبين الولايات المتحدة، لكنها اكدت على وجود
اتصالات بين البلدين وفي ضوء معلومات سورية تحدثت عن عدم
امتلاك ميليس ادلة قاطعة يمكن ان تحدد الجهة المسؤولة عن اغتيال
الحريري، ورفض الامين العام للامم المتحدة كوفي انان طلب الرئيس
السنيورة تمديد مهمة ميليس في لبنان، حسب الصحافة السورية.

وإذا كان الرئيس السنيورة يرفض التعليق على ما اورده الصحف
السورية، فإن مصادر مطلعة في بيروت ان ميليس هو الذي سيوصي
بتمديد مهمته في التقرير الذي سيسلمه الى الامم المتحدة حسب القرار
1595 وان مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين الدولي واللبناني لا تنص
على مثل هذا الاحتمال، واستبعدت المصادر طرح هذا الموضوع في

مجلس الوزراء غدا.

ولم تؤكد مصادر الأمم المتحدة في بيروت أو تنفي، ما إذا كان ميليس قد عدل عن العودة الى بيروت، وأنه سيتوجه الى لارنكا في قبرص لإعداد تقريره النهائي، لكنها أشارت الى أن فريق عمل اللجنة الدولية سيترك إقامته في فندق "المونتيفردي" في حين سيبقى عدد صغير من الفريق ليتولى متابعة الاجراءات القضائية التي ستعقب صدور التقرير.

وكانت معلومات قد أشارت الى أن ميليس قرر التوجه الى لارنكا للتدقيق في مصادر المعلومات التي زودته بها المخابرات البريطانية التي تملك في الجزيرة القبرصية أكبر جهاز للتنصّب على الاتصالات، بما يتصل باغتيال الرئيس الحريري، لكن مصادر استبعدت هذا الاحتمال معتبرة أنه جاء متأخراً، علماً أن ميليس أرسل كتاباً الى وزارة الاتصالات اللبنانية، عبر دوائر الأمم المتحدة في بيروت، أثنى فيه على المساهمة التي قدّمها فريق عمل الوزارة في تزويد اللجنة الدولية بالمعلومات التي طلبتها، مبدياً إعجابه بمستوى التعاون الذي أبداه فريق عمل الوزارة مع محققي اللجنة الدولية في الأسابيع الأخيرة.

وحسب مصادر مطلعة، فإن ميليس أراد من توجيهه هذا الكتاب أن يؤكد أن تحقيقاته باتت تعتمد على أدلة تقنية تم التوصل إليها من خلال الكشف على الاتصالات الهاتفية التي سبقت وواكبت وتلت جريمة الاغتيال، وبالتالي فإنه لم يعد بحاجة الى شهادة "الشاهد الملك" التي كثرت الروايات حول شهادته.

وفي هذا السياق، نفت انتباه المراقبين كلام لسفير هولندا في لبنان جيرار فان إيبين، بعد لقائه العماد ميشال عون أمس، اعتبر فيه أن ما يُشاع عن تقرير ميليس بأنه فارغ "ليس سوى إشاعات".

ولاحظ السفير الأوروبي، أن الوضع الحالي في لبنان حسّاس جداً، ولا بد ان يكون هناك وعي كبير حتى لا يسوء الوضع لأنه حالياً غير مطمئن، وربما يأتي تقرير ميليس ليريح".

كذلك لوحظ في السياق نفسه، صدور اول كلام للرئيس نبيه بري قبيل عودته الى بيروت من قطر، من زيارة استمرت ثلاثة ايام، اكد فيه ان "السوريين يطالبون بكشف الحقيقة في اغتيال الرئيس الحريري". وكذلك قوله، "انه لم يعد هناك اي تدخل سوري في لبنان على الاطلاق منذ ان انسحبت سوريا من لبنان طوعاً، وانه لم يعد لديها اي وجود استخباراتي فيه.

وحول احتمال اتهام التحقيق الدولي جهات سورية بالوقوف وراء اغتيال الرئيس رفيق الحريري قال بري: "معلوماتي مؤكدة ان السوريين حريصون كل الحرص على ظهور الحقيقة"، مضيفاً ان المتورط في الجريمة سواء كان لبنانياً او غير لبناني يجب ان يمثل للتحقيق

والمحاكمة وللادانة"، مستبعداً ان تؤثر نتيجة تحقيق القاضي ميليس على العلاقات اللبنانية - السورية، وقال: "اذا كان التقرير قضائياً، فسيكون علامة جمع بين اللبنانيين وليس تمزيقاً لوحدتهم". وفي موازاة تحرك ميليس، تستضيف بيروت اليوم مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط ديفيد ولش الذي سيصل الى العاصمة اللبنانية صباحاً آتياً من الاردن، للبحث مع رئيس الحكومة ومسؤولين آخرين في التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي لدعم لبنان المقرر قبل نهاية العام الجاري في بيروت.

واوضح مصدر في وزارة الخارجية ان الوزارة تلقت من السفارة الاميركية في لبنان ان ولش سيصل الى بيروت اليوم بزيارة تستغرق ساعات لاستعراض الاوضاع وبحث مسألة التحضير للمؤتمر الدولي الذي اعلن الامين العام للامم المتحدة عن عقده في العاصمة اللبنانية قبل نهاية العام.

وأشار المصدر الى ان ولش سيجتمع على التوالي بوزير الخارجية فوزي صلوخ والسنيورة ووزير المال جهاد از عور الذين كان التقاهم في نيويورك حيث عقد اجتماع متعدد الاطراف حول لبنان، نظم في مقر الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة بمبادرة من وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، كما سيلتقي وزير العدل شارل رزق، من دون ان يلحظ اي لقاء مع رئيس الجمهورية اميل لحود.

وحسب المعلومات، فإن ولش سيبحث مع المسؤولين اللبنانيين تطبيق القرارين 1559 و1614 الى جانب مؤتمر الدول المانحة، حيث سيطلع من الرئيس السنيورة على عناوين الورقة الاصلاحية التي سيطرحها رئيس الحكومة على المؤتمر.

وأضافت المعلومات ان الدبلوماسي الأميركي سيتطرق الى تقرير ميليس، من دون ان تستبعد ان يتناول البحث جملة من الامور الحاصلة على الساحة الداخلية، وفي طليعتها الحوار الذي اجراه السنيورة مع الفصائل الفلسطينية من أجل تنظيم الوجود المدني والمسلح في المخيمات الفلسطينية ومعالجة موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، مشيرة الى ان ولش تطرق الى هذه المسألة خلال زيارته لأراضي السلطة الفلسطينية ولقائه المسؤولين الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، كانت زيارة السفير الاميركي جيفري فيلتمان لوزير العمل طراد حمادة لافتة للإنتباه، وخصوصاً ان حمادة مقرب من "حزب الله" الذي يحمل على سلوك السفير الأميركي في تعاطيه في الشأن اللبناني. علماً ان فيلتمان يحاول أن يميز بين حمادة الذي يزوره للمرة الثانية، وبين وزير الطاقة محمد فنيش باعتباره عضواً منظماً في

الحزب، وهو حرص على ان يعلن ان زيارة حمادة بصفته وزيراً للعمل، وان القصد منها دعم برامج الحكومة اللبنانية. في حين أكد حمادة ان لا رسائل مشتركة بينه وبين السفير الاميركي، لكنه أكد ان البحث "تناول مواضيع سياسية وأبدى كل واحد منا وجهة نظره حيالها".

وعلم انه أثيرت في اللقاء مواضيع سياسية داخلية، وان حمادة جدد التأكيد ان القرار 1559 هو بحكم المنفذ، وعلم ايضاً ان الموضوع الفلسطيني لم يبحث.

وفي ملف السلاح الفلسطيني في لبنان، برز تطور لافت تمثل في كشف امين سر حركة "فتح" وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان العميد سلطان ابو العينين عن تفاهم واتفاق جرى بين الرئيس السنيورة والقيادة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، حول مواقع الجبهة المتواجدة خارج المخيمات ووضع خاتمة لهذا الامر.

مؤكداً ان لقاء السنيورة في الايام القادمة سيكون من خلال وفد فلسطيني واحد.

وفي الاطار ذاته، التقى رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في المختارة، وفداً فلسطينياً من "القيادة العامة"، الذي اكد ان لقاءه بجنبلاط جاء في اطار شرح وجهة نظر الجبهة في موضوع السلاح الفلسطيني،

رافضاً ان تكون مسألة الحقوق المدنية عامل مقايضة بالسلاح الفلسطيني، لافتاً ان السلاح الفلسطيني لم يفقد وظيفته ولا زال يملك مبرراته ويشكل عامل قوة للدبلوماسية اللبنانية.

وامل الوفد ان يساعد جنبلاط في ازالة الاحتقان وايجاد مناخ حقيقي للحوار يراعي ويأخذ في الاعتبار وجهات النظر.

من جهة ثانية، كشفت وكالة انباء "المركزية" عن مذكرتين بالمطالب الفلسطينية تقدم بها كل من الفصائل الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير وتحالف القوى الفلسطينية ومطالب تتناول وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية وما يتصل بالحقوق المدنية والاجراءات الامنية في محيط المخيمات، اضافة الى اعادة ترتيب الوضع القانوني للاجئين والتراجع عن اجراءات وقرارات سبق واتخذتها الحكومات اللبنانية في ما يتعلق بالوضع القانوني للاجئين.

وتجنببت المذكرتان اي اشارة الى موضوع السلاح الفلسطيني، وطرحت

ما تصورته حلاً شاملاً للوجود الفلسطيني في لبنان.
جلسة المساءلة

وفي غمرة الانشغال في الملف الفلسطيني والاهتمام بتقرير ميليس، يلتئم مجلس النواب عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في جلسة مساءلة للحكومة لن تدوم لأكثر من ساعة ونصف الساعة كما كان قد أعلن الرئيس بري في نهاية جلسة المساءلة التي عقدها المجلس النيابي الأسبوع الماضي، وهي ستكون مقتصرة على سؤاليين فقط مسجلين لدى الأمانة العامة للمجلس ارسالاً الى الحكومة للاطلاع واعداد الردود عليهما وهما: الاول مقدم من النائب اكرم شهاب ويتعلق بتخفيض سعر مادة المازوت وتثبيتته بعد الارتفاع التدريجي الذي طرأ على سعر هذه المادة في الأشهر الثلاثة الأخيرة ولما لذلك من انعكاسات سلبية على الرغيف.

ووفق المعلومات فإن اكثرية الكتل النيابية بما فيها كتلة النائب ميشال عون ستلتقي مع سؤال شهاب.

اما السؤال الثاني المدرج على جدول اعمال الجلسة فيعود الى النائب عاصم عراجي ويتعلق برفع الدعم عن زراعة مادتي القمح والشمندر السكري والانعكاسات السلبية لهذا القرار على المزارعين والذي اتخذته الحكومة من دون توفير الزراعات البديلة كما وعدت في حينه وجمعيات دولية واميركية في هذا المجال ومن غير ان يحصل لبنان على تعويضات مالية.

وعلم ان بعض النواب ربما يحاول في الجلسة اعادة إثارة الموضوع الأمني اضافة الى الوضع الفلسطيني الذي برز الى الواجهة في الآونة الأخيرة.